14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة

www.14october.com

لحج.. العمليات المشتركة توضح تفاصيل حادثة إصابة مواطن في منطقة الحسيني وتؤكد ضبط المتورطين

لحج / خاص:

أصدرت غرفة العمليات المشتركة بمحافظة لحج بياناً توضيحياً بشأن حادثة إصابة المواطن عبد اللاه فضل علي عوض، التي وقعت في منطقة الحسيني - دار الضيافة.

وأكدت السلطات الأمنية في المحافظة اتخاذها إجراءات قانونية حازمة تجاه المتورطين وإيداعهم الحجز في إدارة البحث الجنائي بأمن المحافظة لاتخاذ الإجراءات القانونية، مشددة على عدم التهاون في القضية وضمان سيادة القانون.

كما أوضح البيان الدور الذي بذلته قيادة السلطة المحلية ممثلة بالمحافظ مراد الحالمي، ومدير أمن المحافظة العميد ناصر الشوحطي، وأركان الأمن الوطني العقيد توفيق الهابون، في الوقوف أمام تلك الحادثة، حيث قام محافظ لحج يرافقه أركان الأمن الوطني بزيارة إلى مستشفى عدن الألماني للاطلاع على حالة المصاب وتقديم الواجب الإنساني، عقبها زارا قرية كوكبان الحسيني والالتقاء بأسرة المصاب والمشايخ والشخصيات الاجتماعية لتهدئة الموقف واطلاعهم على الإجراءات المتخذة إزاء تلك الحادثة المرفوضة لدى كافة أبناء المحافظة.

وفيما يلي نص البيان التوضيحي:

«تابعت غرفة العمليات المشتركة بمحافظة لحج ببالغ الأسف حادثة إصابة المواطن عبد اللاه فضل علي عوض بمنطقة الحسيني - دار الضيافة عند الساعة الحادية عشرة والنصف من مساء يوم الأربعاء الموافق ١٠ / ٦ / ٢٠٢٦م سائلين الله تعالى له الشفاء العاجل.

وتؤكد غرفة العمليات المشتركة وقيادة فرع الأمن الوطني للرأي العام ما يلي: تم إبلاغ محافظ محافظة لحج رئيس اللجنة الأمنية والأخ/ مدير عام شرطة المحافظة حيث باشر الأخ المحافظ متابعة الحادثة شخصياً ونزوله ميدانياً إلى موقع الحادثة ورافقه بالنزول قائد فرع الامن الوطني م/لحج وبنفس الوقت زارا المصاب في المستشفى الألماني ووجه بسرعة استكمال علاجه وتقديم الرعاية اللازمة له، كما التقى أهالي واقارب المصاب ومشايخ المنطقة مؤكداً لهم أن القانون سيأخذ مجراه بحق جميع المتورطين دون استثناء مشيراً ان حماية أرواح المواطنين أولوية وضرورة قصوى، وعلى اثر ذلك وجه محافظ المحافظة باتخاذ جمله من الإجراءات لتحسين الأداء والارتقاء بالعمل الأمني بجميع النقاط الأمنية بالمحافظة.

كما أن جميع أفراد الطقم التابع للأمن الوطني المتسببين في الحادثة قد تم ضبطهم فوراً وإحالتهم إلى إدارة البحث الجنائي بالمحافظة وايداعهم الحجز لاستكمال التحقيق واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق كل من يثبت تورطه دون أي استثناء أو محاباة أو اعتبار لأي صفة كانت، وتؤكد قيادة المحافظة والأجهزة الأمنية أن القضية محل متابعة مباشرة وعلى أعلى المستويات، وأنه لا حصانة لأحد أمام القانون، ولن يُسمح بأي تدخلات أو وساطات أو محاولات للتأثير على سير التحقيقات، وسيتم إعلان نتائجها للرأي العام بكل شفافية فور استكمالها.

كما تثمن قيادة المحافظة الدور الفاعل للأخ مدير عام شرطة م/لحج ومتابعته الحثيثة والمستمرة لمجريات القضية باهتمام بالغ. كما تهيب قيادة المحافظة ومدير عام شرطة المحافظة بالأخوة المواطنين ووسائل الإعلام تحري الدقة واستقاء المعلومات من مصادرها الرسمية وعدم الانجرار وراء الشائعات.

وتؤكد غرفة العمليات المشتركة بمحافظة لحج وقيادة فرع الأمن الوطني أن هذه القضية لن تُطوى ولن يُتهاون فيها حتى استكمال كافة الإجراءات القانونية ومحاسبة المسؤولين عنها وفقاً للقانون، سائلين الله العلي القدير أن يمنّ على المصاب بالشفاء العاجل».

لقاء موسع لخطباء وأئمة المساجد ومشايخ وطلاب العلم بالضالع

الضالع / خاص:

برعاية اللواء الركن أحمد قائد القبة محافظ محافظة الضالع، نظم مكتب الأوقاف والإرشاد بمحافظة الضالع، أمس، اللقاء التشاوري الموسع لخطباء وأئمة المساجد ومرشدي المحافظة، بمشاركة عدد من المشايخ وطلاب العلم والشخصيات الدعوية والاجتماعية، تحت شعار «دور الخطباء والمرشدين في تعزيز دور السلطة المحلية في خدمة المحافظة والحفاظ على أمنها واستقرارها».

ويُعد هذا اللقاء النوعي الأول من نوعه على مستوى المحافظة، حيث جمع تحت سقف واحد أئمة وخطباء المساجد والمشايخ وطلاب العلم لمناقشة القضايا المجتمعية والوطنية التي تهم المحافظة، وسبل توحيد الجهود وتعزيز التكامل بين المؤسسات الدينية والسلطة المحلية بما يخدم المصلحة العامة ويحافظ على الأمن والاستقرار.

وفي مستهل اللقاء، ألقى محافظ المحافظة اللواء أحمد قائد القبة كلمة أكد فيها المكانة الكبيرة التي يحتلها العلماء والخطباء والمرشدون في المجتمع، والدور المحوري الذي يضطلعون به في ترسيخ قيم الاعتدال والوسطية وتعزيز التلاحم المجتمعي، مشيراً إلى أن محافظة الضالع بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تضافر جهود الجميع وتكامل الأدوار لمواجهة التحديات المختلفة وخدمة المواطنين.

وثمّن المحافظ الجهود التي يبذلها أئمة وخطباء المساجد ومشايخ وطلاب العلم في مختلف مديريات المحافظة، مؤكداً أنهم شركاء أساسيون للسلطة المحلية في أداء رسالتها الوطنية والمجتمعية، وأنهم يتحملون أمانة كبيرة تجاه المحافظة وأبنائها إلى جانب السلطة المحلية، بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار والحفاظ على النسيج الاجتماعي ووحدة الصف، موضحا أن هذا اللقاء يمثل خطوة مهمة ضمن مسار العمل على إنشاء مجلس تنسيقي للمحافظة يضم مختلف المكونات والقيادات المجتمعية والدعوية والشخصيات الفاعلة، بهدف توحيد الجهود وتنسيق الأدوار وتعزيز التكامل بين الجميع، بما ينعكس إيجاباً على خدمة المحافظة ومعالجة قضاياها واحتياجاتها المختلفة.

كما دعا المحافظ المشاركين إلى مواصلة أداء رسالتهم التوعوية والإرشادية، وتكثيف الجهود في مواجهة الظواهر السلبية والدخيلة على المجتمع، وتعزيز قيم التعايش والتكافل والمسؤولية المجتمعية، مؤكدا أن السلطة المحلية ستظل داعمة لكل المبادرات التي تخدم المحافظة وتسهم في الحفاظ على أمنها واستقرارها.

وخلال اللقاء ألقى مدير عام مكتب الأوقاف والإرشاد بمحافظة الضالع الشيخ لطفي علي كلمة استعرض فيها الدور الكبير الذي يقوم به العلماء والمشايخ والخطباء وطلاب العلم في المحافظة، وما يقدمونه من جهود دعوية وإرشادية وتوعوية أسهمت في تعزيز الوعي المجتمعي والحفاظ على السكينة العامة وترسيخ القيم الدينية والوطنية.

وأشار الشيخ لطفي إلى أن محافظة الضالع تمتلك رصيداً كبيراً من الكوادر العلمية والدعوية التي كان لها حضور فاعل في مختلف المراحل، مؤكداً أهمية توحيد الجهود وتنسيق العمل بين الخطباء والمرشدين والمشايخ بما يعزز من أثر رسالتهم في المجتمع، ويسهم في مواجهة التحديات الفكرية والسلوكية التي تستهدف الشباب والمجتمع.

وشهد اللقاء عدداً من الكلمات والمداخلات من قبل المشايخ والخطباء وطلاب العلم، أكدت في مجملها أهمية توحيد الكلمة ورص الصفوف وتعزيز الشراكة مع السلطة المحلية، ودعم جهودها الرامية إلى تحسين الأوضاع الخدمية والتنموية والحفاظ على الأمن والاستقرار في المحافظة.

كما ناقش المشاركون عدداً من القضايا المجتمعية المهمة، وفي مقدمتها ضرورة التصدي للظواهر السلبية والدخيلة على المجتمع الضالعي، وعلى رأسها انتشار المخدرات، وإطلاق النار في الأعراس والمناسبات، وما تسببه من أضرار ومخاطر على حياة المواطنين، مؤكدين أهمية اضطلاع الخطباء والمرشدين بدور أكبر في التوعية بمخاطر هذه الظواهر والعمل على الحد منها.

وتطرقت المداخلات إلى أهمية الإسهام في تعزيز الأمن والاستقرار وحماية السلم المجتمعي، والتعاون مع الأجهزة الأمنية والسلطة المحلية في معالجة القضايا المجتمعية، إضافة إلى ضرورة مواجهة الفكر الحوثي الضال وكشف مخاطره، والتصدي لمختلف الأفكار المنحرفة والدخيلة التي تستهدف المجتمع وهويته وقيمه الأصيلة.

وفي ختام اللقاء، دعا محافظ الضالع أئمة وخطباء المساجد إلى إقامة صلاة الاستسقاء يوم الاثنين القادم في مختلف مديريات المحافظة، سائلاً الله عز وجل أن يغيث البلاد والعباد، وأن يديم على المحافظة نعمة الأمن والاستقرار.

حضر اللقاء الأمين العام للمجلس المحلي العميد علي العود، ووكيل المحافظة لقطاع المشاريع الأستاذ فاروق الحسني، ومدير أمن محافظة الضالع العميد عيدروس الثوير، ومدير عام مكتب التخطيط والتعاون الدولي الأستاذ نبيل العفيف.

الحديدة تسيّر الدفعة الثامنة من الأطفال المستضعفين لتلقي الرعاية الصحية والنفسية

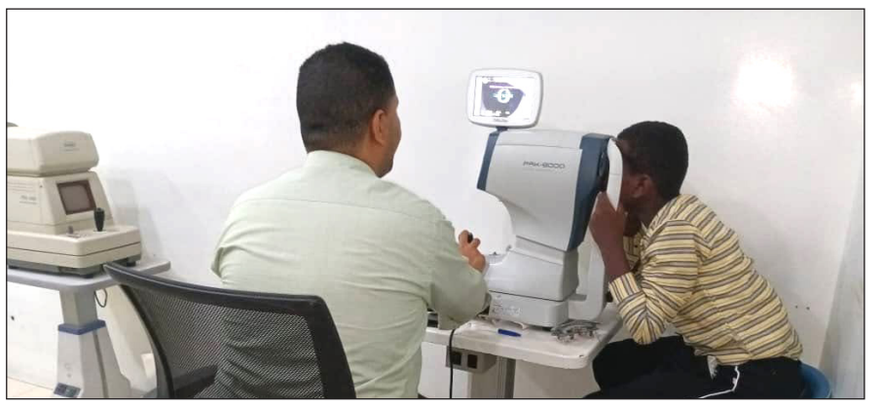

الحديدة / خاص:

نفذ مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظة الحديدة رحلة الدفعة الثامنة للأطفال المستهدفين إلى محافظة تعز، لتقديم خدمات طبية ونفسية، شملت فحص النظر والسمع وتوفير النظارات والسماعات الطبية، وجلسات الدعم النفسي.

وأوضح مدير عام الشؤون الاجتماعية والعمل بالمحافظة، عادل مكرشب، أن هذه الدفعة استفاد منها 4 أطفال، ويرتفع إجمالي المستفيدين منذ انطلاق المشروع إلى 85 طفلا، مع استمرار الجهود لاستهداف المئات خلال الفترة المقبلة لدمجهم وتسهيل مواصلة تعليمهم.

يُذكر أن المشروع يُنفذ برعاية السلطة المحلية بالحديدة، وبالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي.

رسالة إلى حكومة الدكتور الزنداني: مبادرة وطنية لمواجهة أزمة الكهرباء

عبدالعزيز بن مسيبع

لقد أثبتت السنوات الماضية أن الحلول المؤقتة والترقيعية، كالمنح الخارجية، أو التغييرات الإدارية، كلها لم تعد قادرة على معالجة أزمة الكهرباء، بل أصبحت تستنزف الوقت والموارد دون تحقيق استقرار حقيقي للمواطنين أو حل للأزمة.

فمع كل صيف تتجدد المعاناة، وتتكرر الوعود، وتُضخ مبالغ ضخمة في إجراءات إسعافية لا تلبث أن تتلاشى آثارها خلال أيام، بل وفي معظم الأحيان لا يظهر أي أثر لها على أرض الواقع، ويقتصر وجودها على وسائل الإعلام.

تفرض هذه الظروف السعي للقيام بتغيير جذري في طريقة إدارة أزمة الكهرباء، والانتقال من المعالجات المؤقتة إلى حلول عملية تقلل اعتماد المواطنين على الشبكة العامة، وتوفر لهم مصادر أكثر استقراراً للطاقة.

وانطلاقاً من ذلك، تبرز الحاجة إلى تبني مبادرة وطنية للتوسع في استخدام الطاقة البديلة باعتبارها أحد أكثر الخيارات واقعية وقابلية للتنفيذ في المدى القريب والمتوسط.

بنود المبادرة كالآتي:

1 - إعفاء كامل لمعدات وأجهزة الطاقة المتجددة، الألواح الشمسية والبطاريات والإنفرترات ومنظمات الشحن وكافة الملحقات المتعلقة بالطاقة المتجددة، من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الحكومية الأخرى، بما يؤدي إلى خفض أسعارها للمستهلك النهائي.

2 - وفي المقابل، يتم إلزام تجار وموردي معدات الطاقة المتجددة بعكس أثر التسهيلات والإعفاءات والحوافز الحكومية على الأسعار النهائية للمستهلك، بما يضمن خفض تكاليف هذه السلع ويضمن وصول آثار الدعم إلى المواطنين بصورة مباشرة.

3 - إنشاء لجنة حكومية مكونة من وزارة التجارة والصناعة ووزارة الكهرباء وممثلين من السلطات المحلية لمراقبة سوق الطاقة البديلة في كل محافظة، ومنع الاحتكار والتلاعب بالأسعار، ونشر أسعار استرشادية بصورة دورية لتعزيز الشفافية وحماية المستهلك.

4 - إطلاق برنامج وطني للقروض الميسرة بالتنسيق بين الحكومة والبنوك المحلية ومؤسسات التمويل الأصغر، بحيث يتم تقديم قروض ميسرة وطويلة الأجل لتمكين المواطنين من شراء منظومات الطاقة الشمسية وسداد قيمتها على أقساط مريحة دون فوائد.

5- توجيه نسبة معتبرة من مخصصات الكهرباء والمنح والمساعدات الخارجية المخصصة لقطاع الكهرباء للعامين القادمين لإنشاء منظومات طاقة بديلة للمدارس الحكومية والمستشفيات الحكومية والمباني والمؤسسات الحكومية خلال هذه الفترة في جميع المحافظات والمناطق الواقعة ضمن نطاق سيطرة حكومة د. شايع الزنداني.

6 - تشجيع الاستثمار المحلي في قطاع الطاقة البديلة لتقديم تسهيلات وحوافز للمستثمرين الراغبين في إنشاء مشاريع لتجميع أو تصنيع بعض مكونات أنظمة الطاقة الشمسية محلياً، بما يسهم في خلق فرص عمل وخفض التكاليف مستقبلاً.

7 - إنشاء صناديق دعم محلية للطاقة البديلة في كل محافظة، تُموَّل من جزء بسيط من ميزانيات السلطات المحلية، ودعم رجال الأعمال والشخصيات الاعتبارية والمؤسسات المجتمعية، لتقديم الدعم للفئات الأشد فقراً من المواطنين بما يتيح لهم الحصول على منظومات الطاقة الشمسية، مع تشكيل لجنة رقابية في كل محافظة تضم ممثلين عن السلطة المحلية وشخصيات اجتماعية ووجاهات اعتبارية، تتولى الإشراف على آلية توزيع المساعدات وضمان وصولها إلى المستحقين، وفق معايير شفافة وعادلة تمنع أي إساءة للاستخدام أو انحراف في توجيه الدعم.

8 - بعد إحراز تقدم في تنفيذ المبادرة، يتم البدء بإعادة جدولة برنامج التشغيل بما يضمن تخصيص الجزء الأكبر من ساعات التشغيل للفترة المسائية باعتبارها الفترة الأكثر احتياجاً للمواطنين.

9 - بعد مرور ثلاثة أعوام على تطبيق هذه المبادرة، يتم تشكيل لجنة حكومية لدراسة تأثير هذه المبادرة وتقييمها ورفع تقارير شاملة حول نتائجها وإعادة النظر في آليات عمل منظومة الكهرباء الحكومية.

الحل الأكثر واقعية للأزمة قد يكون في هذه المبادرة، فالتوسع المنظم في استخدام الطاقة البديلة يمثل أحد أكثر الحلول واقعية وقابلية للتنفيذ، بل ويُعد الحل الإسعافي الحقيقي القادر على إحداث أثر ملموس خلال فترة زمنية معقولة.

ولعل التجربة اللبنانية تقدم مثالاً واضحاً على قدرة الطاقة الشمسية على التخفيف من آثار انهيار أو ضعف منظومة الكهرباء العامة، حيث اتجه مئات الآلاف من المواطنين والمؤسسات إلى الاعتماد على الطاقة البديلة لتأمين احتياجاتهم الأساسية من الكهرباء، غير أن نجاح هذا التوجه ارتبط بالدعم الحكومي الذي تجسد في جملة من الإجراءات والحوافز، من بينها أحكام المادة (72) من قانون الموازنة العامة اللبنانية لعام 2022 القاضية بإعفاء السلع والمعدات المرتبطة بمنظومات الطاقة المتجددة، فضلاً عن تمتع المواطنين اللبنانيين بقدرة شرائية تفوق نظيرتها لدى المواطنين في بلادنا بعدة أضعاف.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى تبني سياسات حكومية داعمة ومحفزة للتوسع في استخدام الطاقة المتجددة، كما تقترحه هذه المبادرة، لا أن يترك انتشار الطاقة المتجددة رهناً بالإمكانات الفردية المحدودة للمواطنين في بلادنا، وذلك لضمان توسيع نطاق الاستفادة من المبادرة وتحويل الطاقة المتجددة إلى خيار متاح للجميع.

ولا تقتصر التوجهات الحكومية الداعمة للطاقة المتجددة على لبنان فحسب، بل أصبحت نهجاً تتبناه العديد من الحكومات العربية، كموريتانيا التي أصدرت مؤخراً قراراً بإعفاء الألواح الشمسية من الرسوم الجمركية (راجع تصريح رئيس اتحاد ارباب العمل في موريتانيا في مارس الفائت)، وكذلك الأردن التي أعلنت إعفاء السلع والمدخلات المرتبطة بالطاقة المتجددة من الرسوم الجمركية والضرائب (راجع الإعلان الحكومي في أغسطس ٢٠٢٤)، وحتى في الجمهورية اليمنية، لكن من الجانب الآخر، في المناطق الواقعة ضمن سيطرة سلطة صنعاء، أعلنت الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة فرع صنعاء في يوليو من العام الفائت عن قرار مشابه للقرار الأردني.

وعليه، فإن المقترح الوارد في هذه المبادرة لا يمثل طرحاً استثنائياً أو غير مسبوق، بل يستند إلى سياسات وتجارب مطبقة في عدد من الدول والبيئات التي واجهت تحديات مشابهة في قطاع الكهرباء.

من أبرز ما يميز هذه المبادرة التي نقترحها أنها تحافظ على الطابع الحكومي لقطاع الكهرباء بوصفه مرفقاً عاماً أساسياً، مع تقليل الاعتماد عليه تدريجياً دون إلغائه أو إنهاء دوره، وبنفس الوقت تسهم في معالجة الأزمة الراهنة وتقلص آثار ضعف الكهرباء الحكومية بصورة ملموسة، كما أن نجاح هذه المبادرة قد يسهم في تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة نتيجة الإنفاق المستمر على المعالجات الإسعافية لقطاع الكهرباء، الأمر الذي قد يتيح توجيه جزء من الموارد العامة نحو معالجة أولويات أخرى لا تقل أهمية، وفي مقدمتها ملف الرواتب.

وقد تكون هذه المبادرة بأعين البعض ليست الحل المثالي الكامل الذي ينهي أزمة الكهرباء من جذورها، لكنها تمثل حلاً واقعياً يمكن البدء به اليوم؛ فالأزمات الكبرى لا تُعالج بالأمنيات، ولا بالتنديد المستمر بدون رؤية واضحة، ولا بانتظار حلول مثالية قد تتأخر سنوات طويلة قبل أن تصبح قابلة للتنفيذ.

ما يحتاجه المواطن اليوم هو خطوات عملية تخفف من معاناته وتحقق أثراً ملموساً في حياته. فبين الاستسلام للواقع والطموح إلى مشاريع ضخمة لا تراعي الواقع السياسي والاقتصادي للبلاد، يبقى العمل على تحقيق الممكن هو الخيار الأكثر جدوى.

كما أن تبني هذه المبادرة لن يُغني مستقبلاً عن ضرورة إصلاح قطاع الكهرباء الحكومية وإعادة تأهيل محطات التوليد وشبكات النقل والتوزيع، لكنه يشكل حلاً إسعافياً حقيقياً، وخطوة عملية نحو بناء مسار إصلاح شامل ومستدام لمنظومة الكهرباء وقطاع الطاقة بشكل عام.